الجذر أصل المشتقات

د: عايدة سعيد البصلة
د: ناجي عبد العال حجازي

شغلت قضية أصل الاشتقاق العلماء قديما وحديثا، ونالت منهم اهتماما كبيرا، ولكنهم لم يقدروا على حسمها، ولم يقولوا فيها قولا فصلا، وإنما تشرذموا حولها، وانقسموا إلى طوائف، بل شذّ كثير من أهل كل طائفة عليها، ولا يظنن ظان أننا نلقي عليهم اللوم، أو أننا نتهمهم بالتقصير؛ لأن القضية شائكة غامضة، ومرد غموضها يكمن في أننا نجهل تاريخ اللغة العربية، وتطورها، فلا توجد بين أيدينا وثيقة تحدد ذلك التاريخ السحيق، وهذا أمر بدهي، يقول الدكتور محمد حلواني: " إن الواقع اللغوي قد امتد قرونا قبل اكتشاف السمة الاشتقاقية التي تتميز بها العربية باعتبارها قدرة تولد بها كلمات جديدة على وفق صيغ ثابتة متعددة "[1].ويرى أنهم قد اضطربت أقوالهم وتناقضت؛ لاعتمادهم على التصور المجرد، أو الافتراضات الذهنية، وأنهم أهملوا النظر الاستقرائي الشامل في متن اللغة، وانعدم لديهم الأساس العلمي في تحديد ماهية الاشتقاق، وآليته[2].ونرى أن من أهم الأسباب التي جعلتهم يخفقون في الوصول إلى كنه الصواب في كثير من القضايا؛ ناهيك عن أصل المشتقات هو جدالهم أنفسَهم، وتمسك كل فريق بما توصل إليه؛ حتى ولو كان رأيه خطأ بينا، ومحاولة تفنيد كل فريق أدلة الفريق الآخر بجدال سفسطائي لا يهدف إلا لدحض حجة الآخر؛ ومن ثم تضيع الحقيقة بين ركام ذلك الخلاف.

ويرى عبد السلام هارون أن علم الاشتقاق يعد من نقط الضعف في تاريخ الثقافة العربية؛ لأن الاشتقاق يتطلب الاطلاع على مختلف اللغات المتقاربة حتى تفهم مكانة

(١) المغني الجديد في علم الصرف:٢٣٥.

(٢) المغني الجديد في علم الصرف:٢٣٦.

الكلمة لغويا وعلاقتها بغيرها[١]، ومن الممكن أن يعد ذلك سببا آخر لتقصير العلماء في تناولهم ظاهرة الاشتقاق.

تعريف الاشتقاق :

فإذا أردنا الحديث عن أصل المشتقات يجب علينا حينئذ أن نتحدث عن تعريفات الاشتقاق، وأن نبين مدى قربها أو بعدها عن فكرة الجذر، وقد نال الاشتقاق تعريفات كثيرة، وتلك الكثرة من التعريفات تدل على أهميته وعناية العلماء العرب به قديمًا وحديثًا.

الاشتقاق لغة :

قال في اللسان: "واشتقاق الشيء بنيانه من المرتجل واشتقاق الكلام الأخذ فيه يمينًا وشمالًا واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه ، ويقال شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج"[٢].

الاشتقاق اصطلاحًا:

أما حد الاشتقاق فقد عرَّفه الرماني بقوله: "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل"[٣].

وعرفه أبو البقاء في الكليات بأنه: "أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى [٤]، أو أنه رد كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى"[٥].

---

(١) الاشتقاق من مقدمة المحقق:٣٤.

(٢) لسان العرب مادة(ش ق ق).

(٣) مسائل خلافية في النحو:٧٤.

(٤) الكليات:٨٣.

(٥) السابق:٢٣.

ويعرّفه الشريف الجرجاني بأنه: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة"[١].

ويعرفه السيوطي بأنه: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما مادة أصلية ومعنىً وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معني الأصل بزيادة مقيدة لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة ، كضارب من ضرب ، وحَذُر من حَذِر"[٢].

وقد عرّف الاشتقاق كثير من العلماء منهم: عبد القاهر الجرجاني[٣]، وبدر الدين العيني [٤]، أبو الطيب القنوجي[٥]، وعبد القادر المغربي[٦]، وعبد الله أمين[٧]، و فؤاد طرزي[٨].

أما الاشتقاق عندنا فهو: "إحياء الجذر بالحركات والسكنات ، وأحرف الزيادة مع ضرورة التطابق اللفظي والمعنوي".

أقسام علم الاشتقاق :

قسم القدماء علم الاشتقاق إلى أقسام ثلاثة:

١- الاشتقاق الصغير: ويطلق عليه أيضا الاشتقاق الأصغر أو الاشتقاق العام ، وهو المقصود والمتبادر إلى الذهن عند الإطلاق : وهو إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه[٩]، وأوضح من ذلك أن يقال : هو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في

---

(١) التعريفات:٤٩.

(٢) المزهر:١/٣٤٦.

(٣) المفتاح في الصرف:٦٢.

(٤) ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح:٢٦.

(٥) العلم الخفاق من علم الاشتقاق :٦٥، ٦٦.

(٦) الاشتقاق والتعريب:٩.

(٧) الاشتقاق :١، مجلة مجمع اللغة العربية:١/٣٨١ .

(٨) الاشتقاق لفؤاد طرزي :١٩.

(٩) همع الهوامع:٦/٢٣، ارتشاف الضرب:١/١٣.

الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية، وفي ترتيبها كاشتقاق ضارب ومضروب ومضرب وتضارب من ضرب[١].

٢- الاشتقاق الكبير: هو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جبذ من الجذب[٢]. أو هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب إليه ابن جني في مادة (ق و ل) وأن تقاليبها الستة تدوركلها حول معنى الخفة والسرعة: القول ، والقلو ، والولق ، والوقل، واللوق، واللقو[٣].

٣- الاشتقاق الأكبر: وهو أخذ كلمة من أخرى بتغيير بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في الأحرف الثابتة ، وفي مخارج الأحرف المغيرة، أو في صفاتها ، أو فيهما معًا، ويقابل هذا ما يدعى بالإبدال اللغوي كـ ثلب وثلم ، وجثا جذا، والرجز والرجس[٤] ، والمعول عليه هنا هو تناسب المخرج، أو القرابة الصوتية.

بيد أن اللغويين المحدثين قد زادوا أقسامًا أخرى منها:

٤- الاشتقاق الكبار: وهو القسم الرابع لدى عبد الله أمين ، وحده : هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معًا مثل: عبشمي من (عبد شمس) وحوقل من (لا حول ولا قوة إلا بالله) ويسمى نحتا[٥].

ويصف عبد الله أمين الاشتقاق الأكبر بالكبار[٦] ويصف فؤاد طرزي الاشتقاق الكُبَّار بالكُبَار[٧].

---

(١) الاشتقاق لعبد الله أمين:١، الاشتقاق لفؤاد طرزي:١٦، معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير اللبدي:١١٦.

(٢) التعريفات:٤٩.

(٣) همع الهوامع:٦/٢٣٠، ارتشاف الضرب:١/١٣.

(٤) الاشتقاق لفؤاد طرزي:١٧، التعريفات:٤٩.

(٥) الاشتقاق لعبد الله أمين:٢٠١، مجلة مجمع اللغة العربية:١/٣٨٢.

(٦) الاشتقاق لعبد الله أمين:١، ٢.

(٧) الاشتقاق لفؤاد طرزي:١٧.

ويقسم حامد عبد القادر الاشتقاق إلى خمسة أقسام :

الأول: اشتقاق الأصل الخفيف من الأصل الثقيل، ويسميه الاشتقاق (الأولى) كاشتقاق جزء من نص.

الثاني: اشتقاق المادة الفرعية من المادة الأصلية، ويسميه (الأكبر) كفصل من نص.

الثالث: اشتقاق بالقلب، ويسميه الاشتقاق (الكبير) مثل جذب وجبذ.

الرابع: اشتقاق بالزيادة كاشتقاق فتح من انفتح ، ويسميه الاشتقاق (الصغير).

الخامس: اشتقاق الأسماء من الأفعال المجردة أو المزيدة، ويسميه (الأصغر) كفاتح ومفتوح، ومفتاح من فتح[1].

ونرى أن التقسيم السالف لحامد عبد القادر تشقيقًا وتمزيقا لا جدوى منه، ولا طائل من ورائه؛ لأن الأقسام السابقة تحتويه ، وتشتمل عليه، ومن ثم فلا نتيجة من وراء ذلك الكم من التشقيق تخدم البحث اللغوي ، بل يعد إضرارا باللغة من ذلك كثرة المصطلحات الصرفية دون داع، ويجب ألا نترك المصطلحات القديمة إلى مصطلحات أخرى حديثة إلا بمبرر علمي مقبول.

استعمال الأقسام السابقة في فروع اللغة:

لقد اهتم اللغويون بالاشتقاق الكبير، والأكبر، والكُبَّار، و اعتنى الصرفيون بالاشتقاق الصغير ، فهذا النوع من الاشتقاق هو أكثر أنواع الاشتقاق المحتج به، وقد قال عنه السيوطي"ولم يكن اعتناء أهل الصرف به إلا لأن نفعه عميم، واستخدامه فاش كثير ، وعليه يقوم أكبر قسم من متن اللغة العربية"[2].

أما النحويون فيقصرون المشتقات على بعض هذه الكلمات فقط، ويقصدون به ما دل على ذات متصفة بالحدث، ويختص ذلك عندهم باسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة ، ويطلقون على هذا النوع من المشتقات

([1]) عوامل تنمية اللغة:٤٩.

([2]) المزهر:١/٣٤٧.

"الوصف"، وهو يقابل عندهم "الاسم"، فيدخل في الأخير المصدر واسم الآلة واسم الزمان واسم المكان[1].أي أن هذه الأقسام لا تُعدُّ عندهم وصفا.

فوائد الاشتقاق:

وقد أحس علماء العربية فضل الاشتقاق وأثره على اللغة، ونورد الآن شهاداتهم بتلك المزية، وذلك الأثر الفعال في حياة اللغة العربية.

فابن عصفور يرى أن المنفعة به كبيرة لما فيه من الاختصار والتقريب والفهم والحفظ ، أما الاختصار فلأن يجتزئ فيه بجزء من الكلمة ، ولولا مكانها لاحتيج إلى كلام كثير ألا ترى كيف تدل بالتاء من (تَفْعَلُ) على معنى المخاطبة والاستقبال وبالياء من (يَفْعَلُ) على الغيبة والاستقبال ، ولو جعل لكل معنى لفظ يبين به لانتشر الكلام ، ولما فيه من الاختصار عُدَّ من أكبر آلات البيان ، وأما الفهم فلما فيه من المناسبة والاقتضاء بالمشاكلة ، وأما الحفظ فسببه ما ذكرنا من الاختصار[2].

ويقول السيوطي:(فهذا من تسهيل الله ففرق العرب بحركة بين ضدين في معتق بكسر التاء وفتحها ، وإلا لاحتاجوا إلى ألوف حروف ، لا يجدونها) [3].

أما عبد القادر المغربي فيرى أن الاشتقاق: (من مزايا لغة العرب التي انفردت بها، وهو وحده كاف في الدلالة على أن تلك اللغة إنما تكونت بمقتضى ناموس النشوء والارتقاء الطبيعي، وعلى تزييف قول من قال:(إن اللغة أنزلت فجأة أو ألهمت بغتة، وإذا أذْعَنَّا إلى هذا الرأي في تكوين اللغة من أنه على مقتضى ناموس طبيعي ، كان علينا أن نساعد هذا الناموس في عمله مساعدة يظهر أثرها في حياة لغتنا العربية

([1]) دراسات في علم الصرف د. عبد الله درويش:١١.

([2])الممتع في التصريف ٥٢/١.

([3]) عوامل تنمية اللغة العربية:٩٦، وينظر: المزهر ٣٤٧/١.

وانتعاشها ومجاراتها غيرها من اللغات الحية التي تريد القضاء عليها والحلول محلها[1].

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس : فما يسمى بالاشتقاق العام ليس في الحقيقة إلا نوعًا من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب، وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معان مما يساعد اللغة على مسايرة التطور الاجتماعي، وليس مَثَل الأصوات في هذا النوع من الاشتقاق إلا مِثْل مواد البناء التي منها قد تؤسس العمارة والقصر والسجن، أو كتلك المعادن التي تصنع منها الطائرات والسيارات والقنابل والساعات[2].

ويرى فؤاد طرزي أن الاشتقاق عماد بنية الكلمة ، ومادتها الأساسية ، ولا ريب في أن استكناه هذه المادة، وما يتفرع منها من مشتقات من شأنه أن يكشف النقاب عن كثير من المعاني الفرعية المستغلقة، ويمهد السبيل أمام إمكانات لغوية جديدة ، نحن في حاجة مسيسة إليها ، ولقد أرانا تاريخ العربية كيف أن آباءنا كانوا دائماً يلجئون إلى الاشتقاق لتوليد ألفاظ جديدة ، وإلى المشتقات لإكسابها معاني محدثة ، كلما حزبهم الأمر ، واضطرتهم حياتهم الحضارية المتطورة إلى وجوب المواءمة بينها وبين واقعهم اللغوي ، فالاشتقاق – إذن – رمز لحيوية اللغة ، وسبيل لتطويرها، تستمد منه جوهر الحياة وتسترفد عناصر النمو والخلود[3].

وهذا ما أكده الدكتور رمضان عبد التواب بقوله: ف"الاشتقاق إحدى الوسائل الرائعة التي تنمو عن طريقها اللغات، وتتسع، ويزداد ثراؤها في المفردات؛ فتتمكن به من التعبير عن الجديد من الأفكار، والمستحدث من وسائل الحياة"[4].

---

(1) الاشتقاق والتعريب:١٣.

(2) من أسرار اللغة: ٤٧.

(3) الاشتقاق لفؤاد طرزي، الصفحة(ج) من المقدمة.

(4) فصول في فقه العربية:٢٩٠.

يقول الدكتور توفيق محمد شاهين: (فالاشتقاق يجعل اللغة جسمًا حيًّا تتوالد أجزاؤه ويربطها بأواصر قوية؛ ولذا لم ينقطع سيل الألفاظ الجديدة في العربية من مواد قديمة مثل: الجهاد والزكاة والتأليف والجرح والتعديل والشعوبية والواقعية والغاشية والحاقة والطامة مما جَدَّ في صدر الإسلام فضلًا عن أنه ينبه على الغريب من الألفاظ مما استعمله العرب من الدخيل، ويدل على أصول الألفاظ بالمجموعات التي تنتسب إليها فضلًا عن السهولة والتسهيل في الاستعمال،

خلاف النحاة في أصل المشتقات:

دار جدل كبير بين الصرفيين حول أصل المشتقات؛ فيرى البصريون أن أصل المشتقات هو المصدر؛ ومن ثَمَّ فإنهم يرون أن الفعل مشتق من المصدر، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن أصل المشتقات هو الفعل؛ أي أن المصدر ــ عندهم ــ مشتق من الفعل، وفرع منه، ودلل كل فريق على رأيه بأدلة كثيرة نعرضها بموضوعية، وثمة نظريات أخرى ربما استقت من النظريتين المضمون لكنها خالفت في بعض الأشياء، ونقوم بعرض كل هذه النظريات، ثم نحاول أن نبين رأينا في المسألة برمتها.

الرأي الأول مذهب البصريين:

يرى أصحابه أن المصدر هو أصل المشتقات، فهذا إمامهم سيبويه يقول: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ...والأحداث نحو الضَّرْب والحمْد والقَتْل"[1]، وأيده السيرافي في شرحه على الكتاب بقوله:" يعني أن هذه الأبنية أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون..." [2]، وارتضى هذا المذهب عدد من النحاة منهم الزجاجي[3]، والسهيلي[4]،

---

(١) الكتاب: ١/ ١٢.

(٢) شرح السيرافي على الكتاب: ١/ ٥٤ــ ٥٥ .

(٣) اشتقاق أسماء الله: ٧٥، ٤٦٦.

(٤) نتائج الفكر: ٥٣.

وابن يعيش[١]، وابن الحاجب والرضي[٢]، والشيخ خالد الأزهري[٣]، والصبان وابن هشام[٤]، وابن الصائغ والرازي[٥].

أدلة البصريين على أن أصل المشتقات هو المصدر:

١- وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص، فكان مشتقا وفرعا على المصدر؛ كلفظ ضارب ومضروب، وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل، وذلك أن المصدر له معنى واحد، وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركب؛ فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد، ولا تركيب إلا بعد الإفراد كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده، وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة، فإنها كالمادة المجردة عن الصورة، فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها، فإذا صيغ منها خاتم أو مرآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع عن المادة المجردة، كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره، والمصدر دليل الحدث وحده، فبهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الأصل[٦].

٢- الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقا من المصدر كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان، كضارب ومضروب، وبيانه أنك تقول في الفعل ضرب، فتحرك الراء، فيختلف معنى المصدر، ثم تقول: سيضرب، فتدل هذه الصيغة على معنى آخر،

---

(١) شرح المفصل: ٤٣/٤.

(٢) شرح الكافية ١٩١/٢، ١٩٢.

(٣) شرح التصريح: ٣٦٩.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٤٠٥، شذور الذهب ٣٨٥.

(٥) الأشباه والنظائر ٢/ ١١٩.

(٦) مسائل خلافية في النحو:٧٥، ٧٦.

ثم تقول: اضرب وتضرب ونضرب، فتأتي بهذه الزوائد على حروف الأصل، وهي الضاد والراء والباء مع وجودها في تلك الأمثلة، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة[١].

٣ــ الدليل الثالث، وهو نتيجة مترتبة على الدليلين السابقين، وهو أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لأدى ذلك إلى نقص المعاني الأول، وذلك يخل بالأصول، وبيانه أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة، وهي دلالته على الزمان المخصوص، وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب ولا يوجد شيء من ذلك في المصدر إلا الدلالة على الحدث، وهذا نقض للأوضاع الأول، ومن ثم فإن الاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة المعاني، وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل[٢].

٤-المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، ويستغنى عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره[٣].

٥-الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم: أكرم إكراما بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو: مُكرِم ومُكرَم لما كانا مشتقين منه، فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه[٤].

---

(١) مسائل خلافية في النحو: ٧٦.

(٢) مسائل خلافية في النحو:٧٦، ٧٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٣٧/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٣٨/١.

٦-الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه؛ ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدر، فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه[١].

الرأي الثاني مذهب الكوفيين:

ويرى أصحابه أن الفعل هو أصل المشتقات، ولعل أقدم ما وصل إلينا من نصوصهم قول الفراء حين تحدث عن اسم المكان من قوله تعالى:﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[٢]:" السِّجن: المَحْبِسُ، وهو كالفعل، وكل موضع مشتق من فعل فهو يقوم مقام الفعل، كما قالت العرب: طَلَعَتِ الشمسُ مَطْلِعًا، وغَرَبَت مَغْرِبًا، فجعلوهما خَلَفًا من المصدر، وهما اسمان. كذلك السِّجن، ولو فتحتَ السين لكان مصدرا بيِّنًا"[٣]، ففي هذا دلالة على أن المصدر والمشتقات مأخوذة من الفعل، ومن ذلك قول ابن المؤدب ــ وهو من الكوفيين ــ نقلا عن هشام بن معاوية الكوفي من علماء الكوفيين ت ٢٠٩هـ ــ "اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي، ومأخوذ منه، وليس ــ المصدر ــ هو بفعل محض ولا باسم محض؛ إذ لو كان فعلا محضا لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسما محضا لَثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ، وهو موحد في الأحوال كلها...، وسمي مصدرا لصدوره عن الفعل الماضي؛ ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد"[٤]، وقال أبو القاسم الزجاجي:" قال الفراء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثانٍ بعده"[٥]، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن القوطية[٦]، وابن القطاع[١]، وابن السراج[٢].ونسب لهم هذا الرأي عدد من النحاة[٣].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٣٨/١، اللسان مادة (ص د ر).

(٢) سورة يوسف، الآية٣٣.

(٣) معاني القرآن:٤٤/٢.

(٤) دقائق التصريف:٤٤.

(٥) الإيضاح في علل النحو:٥٦.

(٦) الأفعال:١.

أدلة الكوفيين على أن أصل المشتقات هو الفعل:

١- المصدر مَفْعَل، وبابه أن يكون صادرا عن غيره، فأما أن يصدر عنه غيره فلا[٤].

٢-المصدر يعتل باعتلال الفعل، والاعتلال حكم تسبقه علته، فإذا كان الاعتلال في الفعل أولا وجب أن يكون أصلا، ومثال ذلك قولك: صام صياما، وقام قياما، فالواو في قام أصل اعتلت في الفعل، فاعتلت في القيام، وأنت لا تقول: اعتل قام لاعتلال القيام[٥].

٣ــ الفعل يعمل في المصدر كقولك: ضربته ضربًا، فضربا منصوب بضرب، والعامل مؤثر فيه، والقوة تجعل القوي أصلا لغيره[٦].

٤ــ المصدر يذكر تأكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد، فدل على أن الفعل أصل، والمصدر فرع، والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها؛ خصوصا على أصلكم، وهي: نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل[٧]. .

٥ــ الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر، قالوا ولا يجوز أن يقال إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا؛ لصدورها عنه؛ لأنا

---

(١) الأفعال ١/٥.

(٢) الأصول في النحو: ١/١٤٤ .

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٣٥، وينظر: أسرار العربية:١٧٤، والتبيين: ١٤٣، وائتلاف النصرة:١١١، وهمع الهوامع:٣/٩٥، والأشباه والنظائر:١/١٣٨.

(٤)مسائل خلافية في النحو:٧٨.

(٥)مسائل خلافية في النحو:٧٨.

(٦)مسائل خلافية في النحو:٧٨.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٣٦.

نقول: لا نسلم بل سمى مصدرا؛ لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا مركب فاره ومشرب عذب؛ أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول لا الموضع، فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا[1].

تفنيد أدلة الفريقين:

(أ) تفنيد أدلة البصريين:

*الدليل الأول: مردود؛ لأنه يجب أن يخلو أصل المشتق من أية دلالة؛ سواء للحدث، أو الزمان، أو المكان، أو الفاعلية، أو المفعولية..إلخ، وهم مثلوا لذلك بالنقرة من الفضة، فهم يرون أن المصدر نقرة من الفضة، ونحن نرى أن المصدر مثله مثل الفعل، فكلاهما مصوغ من تلك النقرة (الأصل)، وإنما الذي يعد أصل المشتقات وهو يساوي تلك النقرة ما اصطلح عليه الصرفيّون باسم الأصل المجرد من الزوائد؛ لأنه بمثابة المادة الخام الخالية من أية دلالات.

*الدليل الثاني على أن المصدر أصل المشتقات هو أن الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة، ونرى أن ذلك لا يقوي دليلا؛ لأن المصدر يشتمل على زوائد لا يمكن أن تكون أصلا، فمثلا(كَتَبَ) مصدره (كتابة)، فهل يصح أن نعد الألف والتاء المربوطة أصلا لما يشتق من مادة ك، ت، ب؟، وكذلك مصدر الفعل الزائد مثل: (اسْتَخْرَجَ) (استخرجا)؛ فهل المصدر "استخراج" بما يحويه من أحرف الزيادة يعد أصلا؟

*الدليل الثالث، وهو قولهم: إن الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة ومن ثم لا يكون الفعل أصلا، قلنا إن المصدر لا يبعد عن الفعل في اشتماله على حروف زائدة مثل المصدر: كتابة، والمصدر يشتمل على المعاني أيضا، ويشبه الفعل في حاجته إلى الفاعل مثل:

ضربي اللص مسيئا
ضعيف النكاية أعداءه
رفقا بالقوارير

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٣٦.

*أما احتجاجهم بأن المصدر اسم فإنه لا يقوى دليلا، لأن الاسم والفعل وجهان لعملة واحدة، وقصة افتقار الفعل للفاعل، فإن المصدر لا يختلف عن الفعل إذا جاء في سياق يشبه سياق الفعل ،وذلك كما مثلنا، وكقولنا: ضربا بالسيف، أي ضربا أنت.

*دليلهم الخامس لا يقوى دليلا؛ لأن ذكر الهمزة في مصدر (أكرم) (إكراما)، وحذفها من اسم الفاعل والفعل المضارع، فهذا من قبيل الشاذ في الاستعمال.

*أما قولهم : إن المصدر هو أصل المشتقات بدليل تسميته مصدرا، فهذا كلام مناف للحقيقة، لأن الصلة منبتة بين إطلاق التسمية على شيء ما ، والربط بين التسمية والتأصيل بالقاعدة، ولا يزيد كلامهم هذا عن كونه جدالا سفسطائيا.

(ب) تفنيد أدلة الكوفيين:

*قولهم: المصدر (مَفْعَل)، ويجب أن يكون صادرا عن غيره؛ فالرد على هذا لا يختلف عن الرد على رأي البصريين في احتجاجهم بأن المصدر هو الأصل بسبب تسميته مصدرا، فهذا كلام جدلي يشبه ذاك، ولا دليل فيه على أن الفعل أصل المشتقات، وهو لا يحط من قيمة المصدر، ولا يرفع من قدر الفعل.

*أما قولهم: إن المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، فلا دليل فيه لتبعية أحدهما للآخر ؛ لأن ذلك مسلك صوتي أريد به التخفيف والبعد عن ثقل النطق.

*كذلك لا يقوى دليلا قولهم: إن الفعل يعمل في المصدر، لأن الحرف ــ كما رد البصريون على الكوفيين في هذه المسالة ــ يعمل في الاثنين فهل الحرف يعد أصلا لهما؟

* أما قولهم : إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل، فهو لا يقوى دليلا على أن الفعل أصل للمشتقات لأن ذلك سياق نحوي فحسب.

*كذلك احتجاجهم بأن الفاعل وُضِعَ له " فَعَلَ ويَفْعلُ" فلا دليل فيه على أن الفعل أصل المشتقات، فكما أن للفعل سياقاته التركيبية، فإن للمصدر سياقات خاصة به في تراكيب العربية.

ولكنهم بعد هذا الجدال العنيف راحوا ينقضون ما غزلوا أنكاثا فمن قال إن المصدر أصل المشتقات رجع بقصد أو بغير قصد، وقال إن الفعل هو الأصل، يقول الزجاجي:" إن العليم والعالم صفتان من الْعِلْم"[1]، ويقول:" فأما النعت فقد يكون اسما مشتقا من فِعْلٍ"[2]، ومعنى كلامه أن المصدر أصل المشتقات عنده، لكن يرجع عن رأيه ويرى أن أصل المشتقات هو الفعل، فهو يقول:" ومنها أسماء مشتقة مأخوذة من الأفعال نحو أسماء الفاعلين والمفعولين"[3].

وممن وقع في هذا الخلط والاضطراب ابن يعيش فهو يصرح بأن المصدر هو الأصل، وما عداه من الأمثلة مأخوذ منه[4]، ولكن يلمح تلميحا صريحا في موضع آخر أن الفعل هو الأصل فهو يقول: " كما أخذ ضارب من ضَرَبَ "[5]، ويقول:" واسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل"[6].

وممن وقع في هذا الخلط الشيخ خالد الأزهري فهو أثناء حديثه عن مجيء الحال مشتقة يقول:" إن الحال تكون مشتقة من المصدر"[7]، معنى ذلك أن المصدر هو أصل المشتقات عنده، إلا أنه يرى أن الصفة المشبهة ــ ومعه كل النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم دون استثناء ــ تصاغ من الفعل اللازم وضعا أو قصدا، ومعنى كلامه وكلام كل النحاة أن أصل الصفة المشبهة هو الفعل .

ألا يعد ذلك خلطا واضطرابا وتشتيتا لأنفسهم وللدارس من بعدهم، وظني أن سبب ذلك الخلط والاضطراب هو اعتمادهم على التصور المجرد والفرض الذهني، البعيد عن واقع اللغة، وحب الجدل بين الفريقين وأن كل فريق يريد أن يدافع عن رأيه الخطأ بأخطاء أخرى حتى تفاقمت القضية، ثم إن من جاءوا بعدهم أخذوا القضية هكذا برمتها

---

(1)اشتقاق أسماء الله: ٧٥.
(2)اشتقاق أسماء الله:٤٦٦.
(3)اشتقاق أسماء الله: ٤٨٧ .
(4) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٤٣.
(5) ينظر: شرح المفصل:٣/٤٨.
(6) ينظر: شرح المفصل: ٦/٨٠.
(7)شرح التصريح: ١/ ٣٦٩.

دون أن يفكروا في حل لها أو أن يتخلصوا من ذلك الرأي الذي ملأ الدنيا وسيطر على عقول كل النحاة.

الرأي الثالث:

وثمة فريق ثالث يرى أصحابه أن الفعل هو أصل المشتقات ولكن يدخل معه أشياء أخرى في ذلك الأصل (كالجوهر، والحرف، والفعل) ويتزعم هذا الرأي ابن جني؛ فهو يرى أن بعض الأسماء مشتقة من الأفعال نحو: قائم من قام، ومنطلق من انطلق... ويبدو أنه يميل إلى أن المصدر مشتق من الفعل بدليل دفاعه بقوله: ألا تراه أي المصدر يصح لصحته ويعتل لاعتلاله....، ويرى أن من المصادر ما هو مشتق من الجوهر كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر وكلاهما اسم، ويرى أن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي؛ أي: قلت لي لولا، وسألت حاجة فلاليت لي؛ أي: قلت لي: لا، وسوفت الرجل؛ أي: قلت له: سوف، وهذا فعل مأخوذ من الحرف، ومنه قول الشاعر تميم بن أبي بن مقبل[1]:

لو ساوفتنا بسوف من تحيتها سوف العيوف لراح الركب قد قنع

ومنها اشتقاق الفعل من الحرف تصرف (ن ع م) فهو مأخوذ من نَعَمْ، وكذلك اشتقوا أيضا المصدر من الحرف فقالوا: اللالاة واللولاة[2].

الرأي الرابع:

وهو لابن عصفور؛ حيث يرى أن أصل المشتقات، وجله إنما يكون من المصادر، وكلامه هذا يتفق مع كلام البصريين، لكنه يختلف معهم في قوله جله؛ لأنه يرى أن الأفعال المزيدة ترجع في اشتقاقها إلى غير المزيدة، ويرى أن الصفات جارية على الأفعال، أما أسماء المكان والزمان فإنها مأخوذة من لفظ الفعل[3]، وكما هو واضح فقد

(1) ديوان ابن مقبل ١٧٢، الكتاب ٣٠١/٢، المحتسب ٢٩٨/١، اللسان مادة (سوف).
(2) الخصائص: ٣٤/٢، ٣٥.
(3) الممتع في التصريف: ٤٤/١.

حاول ابن عصفور أن يجد حلا لأصل المشتقات، لكنه لم يضع حلا شاملا بسبب تعدد ذلك الأصل.

الرأي الخامس:

ويرى عبد الله أمين:" أن أصل المشتقات جميعا شيء آخر لا هو المصدر ولا هو الفعل، وأن الفعل مقدم على المصدر، وعلى جميع المشتقات في النشأة، وأن هذه المشتقات جميعها، ومعها المصدر مشتقة من الفعل، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات"[1].

الرأي السادس:

ذهب فؤاد طرزي إلى أن أصل الاشتقاق ليس المصدر وحده كما يقول البصريون ، ولا الفعل وحده ، كما رآه الكوفيون ، وليس الأسماء الجامدة و لا أسماء الأصوات ، كما ارتآه عبد الله أمين ، ولكنه يرى أن جميع هذه وغيرها مشتقة، وذهب إلى أن الاقتصاد على باب واحد من هذه الأبواب أساسًا لصوغ نظرية جامعة شاملة إنما هو من قبيل التحكم ، والحكم بالكليات على الجزئيات يقول : "أما المذهب الذي نذهب إليه في هذا الصدد فمنتزع من واقع اللغة بأسرها ، ويأخذ بعين الاعتبار جزئياتها؛ ليصوغ منها كلا تبني عليه نظرية عامة"، ويتلخص هذا المذهب في الآتي:

١- إن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحدًا، فقد اشتق العرب من الأفعال والأسماء (الجامد منها المشتق) والحروف، ولكن بأقدار تقل حسب ترتيبها هذا.

٢- إن ما ندعوه بالمشتقات بما فيها المصادر قد اشتق من الأفعال بصورة عامة.

٣- إن هذه الأفعال بدورها قد تكون أصلية مرتجلة ، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة ، أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف، ويبرهن على ما ذهب إليه بالآتي :

---

(1) الاشتقاق عبد الله أمين: ١٤.

قال ابن دريد في كتاب الاشتقاق: (نسب حمير .. واسمه عرنجج ، وهذه أسماء قد أميتت الأفعال التي اشتقت منها).

وقال في الجمهرة: (هميسع) اسم ، وقد سمت العرب الهميسع ابن حمير .. وقد تقدم قولنا في كتاب الاشتقاق إن هذه الأسماء مشتقة من أفعال، وقد أميتت وقدم الزمن بها..) وفي الجمهرة أيضًا: (شعر علنكس ومعلنكس ، وهو الأسود، والكثير من النبات، وكذلك العرنكس، واشتقاقه من اعرنكس الليل واعلنكس. قال الراجز (العجاج) [1]:

وأعْسف الليل إذا الليل غثا واعرنكست أهواله واعرنكسا

وفيها اشتقاق الجلف من قولهم : جلفت الشيء إذا قشرت ما عليه ، والقشر الجلف ، أي أن هذا قشر أي جلد لاشيء فيه[2].

الرأي السابع:

ذهب الدكتور أحمد المتوكل إلى أن أصل المشتقات : (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ) فهو يحدد رؤيته بقوله: (نتبنى – إذن– فيما يلي افتراض أن المفردات المصوغة على هذه الأوزان الثلاثة – يعني ما سبق– هي أصل اشتقاق المفردات الأخرى على اختلاف مقولاتها التركيبية (أفعال ، أسماء صفات) [3].

الرأي الثامن:

أما الدكتور صبحي الصالح فقد رأى أن بعض المشتقات أصل للبعض ، نستنبط ذلك من قوله: (والمشتقات تنمي، وتكثر حين الحاجة إليها ، وقد يسبق بعضها بعضًا في الوجود ، وليس من اليسير أن ندرك أسبقها) [4].

وإذا أمعنا النظر في الآراء السابقة نرى أنها ــ بكل موضوعية ــ لا تقدم تفسيرًا يغمر الظاهرة كلها ، ولا تقدم حلًا لمسألة باتت مهمة في اللغة ، ولذا ينبغي أن يكون

---

(1) ديوانه ١٦٠، اللسان مادة (عركس).
(2) الاشتقاق لفؤاد طرزي:٧٢، ٧٣.
(3) من البنية الحملية إلى البنية المكونية:١٦٥.
(4) دراسات في فقه اللغة:١٨٠.

الحل فيها شاملًا للغةَ كلها، بدلا من أن نقدم حلولا جزئية؛ لا تقوى على أن تغمر اللغة بأسرها.

الجذر هو الأصل:

بعد أن عرضنا بموضوعية الركام الكبير من النظريات المتضاربة حول أصل المشتقات، ولم نعتد بأي منها أساسا لنظرية الاشتقاق، يجدر بنا أن نقرر أساس تلك النظرية، ونرى أن الأساس الوحيد الذي ينأى عن ذلك الخلط، وهذا التضارب هو الجذر اللغوي، ولكن قبل أن نذكر الأسس التي ارتكزنا عليها في صوغ هذه النظرية، وكذا أنصار ذلك الرأي، يجب أولا أن نحدد المقصود بالجذر اللغوي.

المقصود بالجذر:

المعنى اللغوي:الجَذْرُ: جَذْرُ كل شيء أصله بفتح الجيم عن الأصمعي، وبكسرها عن أبي عمرو، وفي الحديث إن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال[1].وجذر كل شيء: أصله[2].والجذر أصل اللسان، وأصل الذكر، وأصل كل شيء[3].

المعنى الاصطلاحي: الجَذْرُ هو الأحرف المشتركة بين عدد من الكلمات يعتقد بأنها تتصل بعضها ببعض اتصالا اشتقاقيا[4]. وقد يتعذر لفظ هذه الأحرف، فيعمد إلى إضافة أصوات علة بينها؛ لتيسير لفظها[5].

وبناء على التعريف السابق للجذر نرى أن الكلمات العربية تشتمل على عنصرين أساسيين هما:

(أ) المادة الأصلية أو الجذر اللغوي كما اصطُلِحَ على تسميته، وهو يتكون من ثلاثة حروف في العربية في أكثر ألفاظها .

---

(1)مختار الصحاح مادة (ج ذ ر) .
(2)اللسان مادة (ج ذ ر).
(3)العين مادة (ج ذ ر) .
(4)الاشتقاق د. فؤاد حنا طرزي٧٦ .
(5)السابق نفسه ٧٦.

(ب) الصيغة: وتتشكل الصيغ المختلفة في العربية بالحركات المعروفة من ضم وفتح وكسر، وذلك داخل الإطار الدلالي الذي تحدده أصول الكلمات ، وتتكون صيغ صرفية كثيرة بإضافة بعض السوابق مثل الميم في مكتب ، كما تتكون صيغ الأفعال المزيدة بإضافة الأحرف المجموعة في كلمة (سألتمونيها) أو (اليوم تنساه) [1].

وينقسم اللغويون فيما يخص أصالة الجذور إلى فريقين: فريق يرى أنها كانت في الأصل ألفاظا مستقلة ذات معان، وكان يستعملها الإنسان في مرحلة من مراحل نشوء اللغة، ثم ما لبث أن أضاف إليها جذورا أخرى؛ لتكوين كلمات جديدة تتفرع من المعنى العام للجذر الأصلي. وفريق آخر يرى أنها ليست سوى افتراضات اشتقاقية لا وجود لها إلا في ذهن اللغوي، ولذا فهي لا معان لها في ذاتها وإنما تكتسب معانيها العامة من مجموع معاني الكلمات التي يفترض أن تكون قد اشتقت منها[2].

ومن الواضح أن الجذر اللغوي يمثل عند كلا الفريقين معنى عاما تشترك فيه أفكار متعددة؛ ولذا فإن الجذر، سواء على رأي هؤلاء أو أولئك، يعد أصل المشتقات، ومن ثم نربأ بأنفسنا عن جدل طويل لا طائل من ورائه.

الروابط الدلالية بين الجذر ومشتقاته:

يبدو لنا أن ثمة خيطا معنويا يربط بين الجذر وما يشتق منه، قد يكون واضحا وضوح الشمس في كبد السماء، وقد يكون خفيا غير واضح؛ لكنه موجود، ويرجع سبب ذلك الخفاء إما انحراف دلالة المشتق عن جذره لأسباب كثيرة سنبينها بعد قليل، وإما إلى الهوة التاريخية السحيقة بين نطق اللغة وتدوينها، وهذا الرأي الذي نذكره، يختلف مع كثير من آراء الذين يرون أنه لا رابط بين الجذر وكل مشتقاته[3].

وقد حاول بعض العلماء تبيين الصلة المعنوية بين الجذر ومشتقاته، ومن هؤلاء العلماء ابن فارس في معجمه "مقاييس اللغة"، فهو يرى أن الجذر (ع، ر،ف) هو بمثابة

---

(1)الأفعال المزيدة في القرآن الكريم ودورها في التركيب والدلالة رسالة دكتوراه بمكتبة دار العلوم:٤٨.
(2)الاشتقاق د.فؤاد حنا طرزي/٧٧، ٧٨.
(3)الاشتقاق د.فؤاد حنا طرزي/ ٧٨.

أصلين صحيحين، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض، ويدل الآخر على السكون والطمأنينة، فمن الأول: العُرْف: عُرْف الفرس، سمي بذلك لتتابع الشعر عليه. ويقال جاءت القطا عُرْفا عُرْفا؛ أي بعضها خلف بعض.

ومن الجذر (ع، ر،ف) تشتق الكلمة: العُرْفة وجمعها عُرَف، وهي أرض منقادة مرتفعة بين سهلتين، كأنها عُرْف فرس...،أما الأصل الآخر فهو المعرفة والعرفان. نقول عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة، وهذا أمر معروف. أي سكن إليه لأن من أنكر شيئا توحش منه ونبا عنه.

ومن الجذر (ع، ر،ف) تشتق الكلمة: العَرْف، وهي الرائحة الطيبة؛ لأن النفس تسكن إليها. فأما العريف فقال الخليل: هو القيم بأمر قوم عَرَفَ عليهم. ويقال بل العِرافة كالولاية، وكأنه سمي بذلك ليعرف أحوالهم...إلخ[1].

ونرى أن الجذر (ع، ر، ف) يرتبط مع كل مشتقاته بدلالة معنوية واحدة، فهو أصل واحد لكل ما يشتق منه؛ لأن كل المشتقات المأخوذة من الجذر (ع،ر،ف) من وجهة نظرنا تدل على الوضوح والإبانة، فكثافة شعر الفرس وتتابعه سُمي عُرفا لوضوحه، ومنه عُرف الديك ، وكذلك سميت الأرض المرتفعة بين سهلتين العُرْفة لوضوحها، أما المعرفة والعرفان وعرف فلان فلانا، وهو الأصل الثاني لدى ابن فارس فإنه يعود إلى معنى الوضوح؛ فعرف فلان فلانا؛ أي وضح له وظهر، فلما وضح له وظهر سكن إليه.. والعرف الرائحة لوضوحها وانتشارها، والعريف أي القيم بأمر القوم لأنه أصبح واضحا لهم..... إذن ثمة خيط معنوي واحد يربط الجذر بكل مشتقاته.

ومن هذا القبيل ما اصطلح علماء اللغة على تسميته بالمشترك اللفظي، وقد عرفه الأصوليون بأنه: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند

([1])مقاييس اللغة ٤/٢٨١، ٢٨٢ مادة (ع ر ف).

أهل تلك اللغة[1]. ويمثلون للكلمة التي وقع فيها المشترك اللفظي بالكلمة "وجد" فهي تعني إصابة الشيء والعثور عليه والغضب والعشق:

فوجد في المال: أي أصاب منه وأيسر.

ووجد الضالة: أي ظفر بها بعد ضياعها.

ووجِدَ في الحزن: أي اغتمّ.

ووجَد على الرجل:أي غضب عليه.

ووجد فلان بفلانة وجدا: أي أحبها حبا شديدا[2].

والرابط المعنوي بين الجذر (و ج د) ومشتقاته السابقة في سياقاتها هو كما يقول ابن درستويه في شرح فصيح ثعلب إصابة الشيء خيرا كان أو شرا[3].وإن كنا لا نتفق مع ابن درستويه في إنكاره المشترك اللفظي.

ومن قبيل المشترك اللفظي الفعل " وَجَبَ ":

وَجَبَ البيعُ؛ أي وقع ولزم.

وَجَبَتْ الشمسُ؛ أي غابت.

وَجَبَ القلبُ؛ أي اضطرب.

وَجَبَ الحائطُ ؛أي سقط[4].

ولا يخفى على أحد أن الجذر (و، ج، ب) في الأمثلة السابقة يدل على معنى مشترك، وهو الوقوع مع الانقضاء، وهذا واضح في المثال الأول والثاني والرابع أما وجب القلب في المثال الرابع فيسهل رده إلى ذلك المعنى مع زيادة قليلة على المعاني السابقة، والمعنى هو وقوع ضربات القلب بشكل غير منتظم.

---

(1)المزهر ١/ ٣٦٩، ينظر في هذا الموضوع " في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ١٩٢، فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب:٣٢٤ ــ ٣٣٦، علم الدلالة د. أحمد مختار عمر ١٤٧ ــ ١٩٠، الاشتقاق فؤاد طرزي ٨٣، ٨٤ ، والمعجم والدلالة د. عيد محمد الطيب٢٠٩ ــ ٢١١ ، والمدخل إلى علم المعاجم والدلالة د. أحمد علي محمود ربيع ١٣١، ١٣٢ .

(2)ينظر فصيح ثعلب٢٩، المخصص ٢٢٤/١٤، أدب الكاتب ٢٤٤ .

(3)تصحيح الفصيح لابن درستويه ٣٤٦/١، وينظر فصيح ثعلب٢٩، ٣٠، والمزهر ٣٨٤،/١.

(4)ينظر: فصيح ثعلب ٣٠.

أما ما اصطلح علماء اللغة على تسميته بالتضاد فهو عند أبي الطيب: " الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نافاه، نحو: البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضدا له؛ ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليس ضدين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد؛ إذ كان كل متضادين مختلفين؛ وليس كل مختلفين ضدين"[1].

وهو نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن من أية علاقة أخرى، فمجرد ذكر معنى من المعاني يدعو ضد هذا المعنى إلى الذهن، ولاسيما بين الألوان؛ فذكر البياض يستحضر في الذهن السواد، فعلاقة الضدية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني، فإذا جاز أن تعبر الكلمة الواحدة، عن معنيين بينهما علاقة ما، فمن باب أولى جواز تعبيرها عن معنيين متضادّين؛ لأن إستحضار أحدهما في الذهن، يستتبع عادة استحضار الآخر؛ فالتضاد فرع من المشترك اللفظي[2].

ومن الألفاظ المتضادة اللفظة " الجون" فهي تعني الأبيض والأسود، وهما ينتميان إلى قرابة دلالية واحدة هي "اللون". وثمة تفسير آخر، ونتيجته تصب في مجرى النتيجة السابقة ،فهم يرون أن " الجون" وضعت في الأصل للسحاب، وفيه الأبيض والأسود، حتى إذا كان أبيض صرفا أو أسود صرفا فهو "جون"[3].ومن ذلك أيضا "وراء" فهو موضوع أصلا بمعنى التواري وهو حاصل في الأمام والخلف، وكذلك الكلمة "جلل" للعظيم والحقير من الأمور،لأنها موضوعة في الأصل للغاية في الشيء فيوصف بها العظيم والحقير[4].ويرى المستشرق ف. جيز أن الكلمة "جلل" في العربية تساوي الفعل "دحرج" في العبرية، والشيء المدحرج قد يكون ثقيلا عظيما أو خفيفا صغيرا[5]. وليس من هم البحث حصر أسباب التضاد[6].

---

(1) الأضداد لأبي الطيب: ١/١.
(2) في اللهجات العربية: ٢٠٧.
(3) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٣/٢ ، وينظر الاشتقاق د. فؤاد حنا طرزي ٨٧.
(4) الاشتقاق د. فؤاد طرزي ٨٧ ، مقدمة لدرس لغة العرب ٢٢٥.
(5) الاشتقاق د.فؤاد طرزي ٨٧، ومجلة مجمع اللغة العربية٢٤١/٢ .
(6) انظر:المعجم العربي وعلم الدلالة٣٠٦ ــ ٣١٣ .

أما الكلمات المنتمية إلى جذر واحد، وتبدو لنا بعيدة دلاليا عن معنى الجذر فأرى أنها في أصل وضعها كانت تنتمي في المعنى إلى هذا الجذر المنبثقة عنه، ولكن انحرافا ما أبعدها عنه، كأن وضعت لمعنى مجازي، ثم تُنُوسي ذلك المعنى المجازي، وانحرفت بذلك تلك الكلمة عن دلالة جذرها، أو لأسباب أخرى من شأن علماء اللغة بحثها.

والدليل على ذلك أننا حين نقرأ في أي معجم فإننا نجد أن ثمانين بالمائة أو تسعين من الألفاظ التي تنبثق من جذر واحد تنتمي إليه دلاليا، وهذا يؤكد أن انحرافا ما قد أصاب تلك الكلمات التي ابتعدت عن الجذر؛ كلغات القبائل، والمجاز والتهكم، والتفاؤل، والعموم، والخوف من الحسد، والتطور اللغوي ...إلخ.

*ولنسق من النماذج التطبيقية دليلا قاطعا على ما ذكرناه ة آنفا من المعجم الوجيز:

***الجذر (ق، ر، أ)**[1]:

(قَرَأَ) الكتابَ قراءةً: تتبَّع كلماته نظرا، ونطَق بها أو لم ينطق. والآية من القرآن: نطق بألفاظها عن نظر أو عن حفظ، فهو قارئ. والجمع: قُرَّاء. و عليه السلام قِرَاءَةً: أبْلَغَهُ إيَّاه.

(أَقْرَأَ) فلانا: جعله يَقْرَأُ. فهو مُقْرِئٌ. ويقال: أَقْرأ القرآنَ. و السلامَ: أَبْلَغَهُ إياهُ.

(اسْتَقْرَأَهُ): طلب إليه أن يقْرأ.

(الاستقراء): تتبع الجزئيات للوصول إلي نتيجة كلية .

(أَقْرَأُ) يقال: فلان أقرأ من فلان: أَجْوَدُ قراءة.

(القرآن): كلام الله المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، المكتوب في المصاحف، والقراءة، ومنه في القرآن الكريم:﴿ فإذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾[2]:قراءته.

(القَرْءُ): الحيض. وجمعها: أَقْراءُ، قُرُوءُ.

(القَرَّاءُ): من يجيد قراءة القرآن.

---

(1)المعجم الوجيز مادة (ق، ر،أ) ٤٩٤، ٤٩٥ .
(2)سورة القيامة:١٨ .

(المَقْرَأَةُ): مكان في مسجد أو ضريح يجتمع فيه حُفَّاظ القرآن ليقرءوه تبركا به. والجمع: مقارئ.

* **الجذر (ك، ت، ب)**[1]:

(كَتَبَ) الكتاب كَتْبًا، وكِتَابَةً: خطَّه. فهو كاتب. والجمع كُتَّابٌ، وكَتَبَةٌ.

ويقال: كَتَبَ الكِتَابَ: عقد القران. والله الشيء: قضاه وأوجبه وفرضه. وفي القرآن الكريم: ﴿ كُتِبَ عليكم الصيام كما كُتِبَ على الذين من قبلكم ﴾[2].

(كَاتَبَ) صديقه: راسله. والسيد العَبْدَ: كتب بينه وبينه اتفاقا على مال يقسطه له، فإذا دفعه صار حرا.

(كَتَّبَ) فلانا: جعله يكتُب. والكتائب: هيَّأها كتيبة كتيبة.

(اكْتَتَبَ) الرجل في عمل من أعمال البر: تبرع له. وفي عمل ماليّ: اشترك فيه. والكتابَ لنفسه: انتسخه.

(تَكَاتَبَ) الصديقان: تراسلا.

(اسْتَكْتَبَهُ): اتخذه كاتبًا. وطلب إليه أن يكتُبَ.

(الكاتِبُ): الناثر، ويقابل الشاعر، ومن يتولى عملا كتابيا إداريا. والجمع: كَتَّابٌ، وكَتَبَةٌ.

(الكِتابُ): صحف ضم بعضها إلى بعض. والرسالة. والجمع: كُتُبٌ. والقرآن، والتوراة، والإنجيل. ومؤلف سيبويه في النحو. وأم الكتاب: سورة الفاتحة، وأهل الكتاب: اليهود والنصارى.

(الكِتَابَةُ): صناعة الكاتب.

(الكُتَّابُ): مكان لتحفيظ الصبيان القرآن، وتعليمهم القراءة والكتابة. والجمع: كتاتيب.

(الكَتِيبَةُ): الفرقة العظيمة من الجيش تشتمل على عدد من السَّرايا. والجمع: كتائب.

---

(1) المعجم الوجيز مادة (ك، ت، ب) ٥٢٦، ٥٢٧.
(2) سورة البقرة ١٨٣.

(المُكَاتِبُ) في الصحافة: مراسل الصحيفة من الخارج.

(المَكْتَبُ): موضع الكتابة. والكُتَّاب. وقطعة من الأثاث يجلس إليها للكتابة، والمكان يعد لمزاولة عمل معين، كمكتب المحمي والمهندس ونحوهما. والجمع: مَكَاتِبُ.

(المَكْتَبَةُ): مكان لبيع الكتب والأدوات الكتابية. ومكان جمعها وحفظها.

(المَكْتُوبَةُ): إحدى الصلوات الخمس في اليوم والليلة.

وبالنظر إلى المادة (ق، ر، أ) فإننا نلاحظ أنه قد اشتق منها تسع صيغ، وكلها تدور حول معنى ذلك الجذر باستثناء الصيغة "القُرْء" بمعنى الحيض، ويبدو أن انحرافا دلاليا قد أصابها ربما يكون راجعا إلى التكنية.

أما المادة (ك، ت، ب)فقد اشتق منها خمس عشرة صيغة تلتف كلها دلاليا حول معنى الجذر باستثناء صيغتين الأولى: "كُتِبَ" بمعنى فرض، ولا يصعبنَّ على أحد أن يرد ذلك الانحراف؛ فالكتابة توثيق لكل ما هو مكتوب، ومن ثم فإن "كُتِبَ" تعني "وُثِّقَ"، والشيء الموثق ملزم، وكل ملزم يعد فرضا، والثانية:"الكَتِيبَةُ"؛ أي الفرقة العظيمة من الجيش؛ وربما يرجع ذلك الانحراف إلى أنهم كانوا يدونون أسماء الجنود في مجموعات، ثم يطلقون على تلك المجموعات المدونة "الكتيبة"، وهذا التفسير لا يبعد عن معنى الجذر (ك، ت، ب) .

مسلك الجذر في العربية:

يعد الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) رائدا في إدخال فكرة الجذور إلى العربية، فهو أول من استعملها في معجمه "العين" ويقال إنه تأثر في ذلك المسلك باللغة الهندية القديمة، وإن كنا نبرئ ساحته من ذلك؛ لأنه عبقري زمانه، ثم شاعت هذه الفكرة عند العرب، وسار عليها المعجميون من بعده، فرتبوا معاجمهم على "الجذر" أو ما يطلق عليه الحروف الأصول أو مادة الكلمة، وقسموا تلك المواد أو الجذور إلى جذور ثنائية، وهي ثنائية في الخط ثلاثية في اللفظ أو الحقيقة، وهي الكلمات المضعفة الحرف الثاني مثل: جرَّ، وزلَّ، ومدَّ، وجذور ثلاثية، وجذور رباعية، وجذور خماسية. ودأب المعجميون على وضع تلك الجذور في أبواب على النحو التالي:

١- أبواب الثنائي المضعف، وهو الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة.

٢- أبواب الثلاثي الصحيح.

٣- أبواب الثلاثي المعتل.

٤- أبواب الرباعي.

٥- أبواب الخماسي.

لكن ظهر من اللغويين المحدثين من تبنى نظرية فحواها أن أصل جذور الكلمات في اللغة العربية يرجع إلى أصل (ثنائي)، فهم يرون أن الألفاظ الثلاثية في اللغة، يشترك كل منها في حرفين ويندرج تحت معنى واحد، نحو: (جزّ وجزرَ وجَزَعَ وجَزَحَ وجَزَلَ وجَزَمَ)، وجميعها من باب القطع[١]، (الجَذر والجِذع والجِذل والجِذم)، وكلها تعني الأصل[٢]، وكذلك (الجن والمجنون والمِجَنّ والجنين)، وفي جميعها معنى الستر، وفي الصاحبي " أجمع أهل اللغة ــ إلا من شذ عنهم ــ أن للغة العرب قياساً ــ وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان. وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر. تقول العرب للدرع جنة. وأجنه الليل. وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور"[٣]. ومن ذلك (فَلَّ وفلح وفلج وفلع وفلق وفلذ وفلى)، وفيها جميعا معنى الشق والفتح[٤]،وأيضا (نفث ونفح ونفد ونفر ونفس ونفق ونفى)، وفي جميعها معنى الخروج[٥].

وأصحاب تلك النظرية: أحمد فارس الشدياق[٦]، وجورجي زيدان[٧]، والأب انستاس ماري الكرملي[٨]، والأب أ. س. مرمرجي[٩]، والسيخ عبد الله العلايلي[١٠]. ويبدو أنهم

---

(١) الفلسفة اللغوية ص ١٠٠.
(٢) المجمل: ١/١٤٦ــ ١٤٧.
(٣) الصاحبي: ص ٣٣.
(٤) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣/٢٢٠، بحث لطه الراوي.
(٥) خصائص اللغة العربية: ٣٢.
(٦) ينظر كتابه سر الليال في القلب والإبدال: ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٤٦.
(٧) الفلسفة اللغوية: ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٢٩.
(٨) ينظر: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها: ١ــ٥، ٧، ٩.
(٩) ينظر: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية: ٥، ٦، ٧، ١٤٤ .
(١٠) ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد: ١٢٣، ١٩٩، ١٢٧، ٢٠٢، ٢١٠.

قد تأثروا في نظريتهم هذه ببعض علماء اللغة المستشرقين كـ جسينيوس وفورست وديليتزش، فهم يرون "أن أصول الكلمات السامية كانت قديما مؤلفة من حرفين اثنين، ثم زيد فيما بعد على كل أصل منها حرف واحد"(١).

أما النظرية السائدة والتي سار عليها معظم المعجميين العرب فهي ترى أن جذور الكلمات العربية ثلاثية ورباعية وخماسية، وإن كان بعض اللغويين يرى أن أصل الكلمات في العربية يرد إلى الجذر الثلاثي، ومن هؤلاء فريحة إذ يقول:" ترد الكلمات في جميع اللغات السامية إلى جذور ثلاثية نفترضها افتراضا، بمعنى أننا لا نعرف كيف كان ينطقون هذا الجذر، ولا نعلم علم اليقين كيف استعملوه:اسما أم فعلا أم صفة...، وقد قدّر أحدهم إمكانات الاشتقاق بأكثر من ١٢٠ وزنا، أي أننا نستطيع " مبدئيا" أن نشتق من جذر "علم" أكثر من ١٢٠ وزنا لمعان مختلفة"(٢).

ويرى الدكتور على عبد الواحد وافي: " أن أصول الكلمات في اللغات السامية تتكون في الغالب من ثلاثة أصوت ساكنة "أحرف ساكنة" مختلفة، ففي اللغة العربية مثلا ترجع جميع الكلمات التي فيها معنى "القتل" إلى أصل ثلاثي مؤلف من ثلاثة أصوات ساكنة (قْ تْ لْ)، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا بعض الحروف والضمائر، وبعض أسماء الشرط والموصول، وقليل من أسماء الشرط والموصول، وقليل من أسماء الذوات (يد، دم)، ومن الأفعال(قال، وعد، تمَّ، ردَّ) (٣).

وقد سار على هذا الرأي أديب عباسي فهو يرى أن الأفعال الرباعية مأخوذة من الأفعال الثلاثية(٤).

والحقيقة أننا لا نستطيع أن ننكر وجود ألفاظ من اللغة قامت على أسس النظرية الثنائية في فترة تاريخية، ولا نستطيع إنكار النظرية الثلاثية؛ لأن معظم كلمات اللغة تنتمي إليها، وكذلك توجد أصول لكلمات رباعية، وأصول لكلمات خماسية، وهذا يدل

---

(١)علم اللغة د. علي عبد الواحد وافي: ١٣٦.
(٢) نحو عربية ميسرة:١٤ ــ١٥.
(٣) علم اللغة:١٢٨، ١٢٩ .
(٤) أصول الفعل الرباعي بحث لأديب عباسي مقتطف يونيو ١٩٤٠، ص ٧٩.

على أن اللغة قد مرت بمراحل تاريخية قبل نضجها واكتمالها الآن؛ أي أنها قد تكون انتقلت من مرحلة الثنائية إلى الثلاثية، ثم وجدوا أنهما لا يفيان بكل احتياجات اللغة، فوضعوا الأصول الرباعية والخماسية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل نطق العرب بالجذر في فترة ما من تاريخ اللغة الذي نجهله؟ والجواب: لقد انقسم العلماء إلى فريقين:

*الفريق الأول: ينكر نطق هذه الأصول، ويتزعم هذا الفريق ابن جني في الخصائص تحت عنوان (باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا)، فهو يقول ما نصه:" هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا إن الأصل في قام: قَوَمَ، وفي باع: بَيَعَ ... وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ إلا على ما تراه وتسمعه؛ وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا، أنه لو جيء مجيء الصحيح، ولم يعل، لوجب أن يكون مجيؤه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر[1].

ويظهر لنا أن ابن جني قد اعترف بوجود البقايا اللغوية، وأن هذه البقايا منبهة على الأصل فهو يقول: " فبهذا ونحوه استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة كما استدلوا بقوله عز اسمه: (استحوذ عليهم الشيطان) [2]، على أن أصل استقام: استقوم، وأصل استباع: استبيع، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه؛ لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز ادعاؤهم إياها"[3].

ونرى أن ابن جني لم يستند إلى أي دليل تاريخي، يعين على صحة ما ذهب إليه، بل إن الافتراض بأنه قد قيل مثل هذا يكون أدق من الناحية المنطقية العقلية، ولا يبطل

(1) الخصائص:١/٢٥٦، المنصف:١/١٩٠، ١٩١، ويوافقه د. إبراهيم السامرائي، ينظر مجلة مجمع اللغة العربية "بناء الثلاثي وأحرف المد": ٢٤/٩٤.
(2) المجادلة:١٩.
(3) سر صناعة الإعراب:١/١٩٤.

إلا بدليل موجود؛ فإن لم يوجد الدليل؛ فليس لأحد أن يبطل ذلك، ومن ثم ــ في نظرنا ــ يبقى هذا الافتراض صحيحا إلى أن يثبت غيره بأدلة، ويقوي هذا الافتراض أن اللغة لابد لها من تطور، فهي لم توجد بغتة أو تأتي فجأة، وسنة التطور تقتضي وجود مثل هذا الفرض اللغوي، وأيضا وجود بقايا لغوية خرجت عن بابها لتنبه على أصل اللغة وتاريخها، يقول المبرد: " وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان ــ يعني الكلمة ــ على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ؛ ليدل على الأصل"[1].

الفريق الثاني: يرى أن الجذور كانت في الأصل ألفاظا مستقلة ذات معان كان يستعملها الإنسان في مرحلة من مراحل نشوء اللغة، ثم ما لبث أن أضاف إليها جذورا أخرى ؛ لتكوين كلمات جديدة تتفرع من المعنى العام للجذر الأصلي[2].

والحق أن الرأي الآخر له وجاهته ، وله من الأدلة ما يقويه، ويدعمه كالبقايا اللغوية التي خرجت عن بابها لتنبه على الأصل وسنتكلم عنها فيما يلي:

---

(1) المقتضب:٢/٩٦.
(2) الاشتقاق د.فؤاد حنا طرزي: ٧٧، نقلا عن جيسبرسن ٣٦٨ ــ ٣٧٧ .

أولا: الشواهد القرآنية للتنبيه على الأصل:

قال تعالى:(استحوذ عليهم الشيطان) [١]، وقد قرأ بعض القراء[٢]:(لَمَثُوبَة من عند الله خير) [٣]، وقال في المنصف تحت عنوان " قد تجئ الكلمة على الأصل ومجرى بابها على غيره)، قال أبو عثمان: فإن قال قائل قد قال تعالى:(ولكل وجهة هو موليها) [٤]، فوجهة ههنا مصدر، وقد جاءت على الأصل، فإنما قالوا هذا كما قالوا: رجاء بن حيوة ، وكما قالوا: ضَيْوَنٌ، فرب حرف يجئ على الأصل، ويكون مجرى بابه غير ذلك [٥] .

ثانيًا: الشواهد الشعرية:

جاء في التراث العربي شواهد شعرية كثيرة، خرجت على بابها؛ كي تنبه على أصل الباب، وتومئ إلى أصل اللغة، وتاريخها وتطورها، قال الشاعر[٦]:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

قوله: أطولت يدل على أن أصل " أخاف: أخوف"[٧] وأما قوله[٨] :

وقد علمت عِرْسِي مُلَيْكةُ أنني أنا الليث معديا عليه وعاديا

أنشد أبو عثمان " معدوا " بالواو على الأصل ويروى: معديا[٩] .

وقال الشاعر[١٠] :

---

(١) المجادلة / ١٩ .
(٢) لم أعثر على هذه القراءة .
(٣) البقرة/ ١٠٣ .
(٤) البقرة / ١٤٨ .
(٥) المنصف:١/ ٢٠٠.
(٦) المنصف: ١/ ١٩١، ٢٦٧، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن سيد البطليوسي، وينسب البيت إلى المرار الفقعسي / ٣٥٨، ونسبه سيبويه في الكتاب لعمر بن ربيعة:١/ ١٢، ٤٥٩، شرح المفصل: ١٠/ ٧٦، شرح شافية ابن الحاجب:٢/ ٣٤١، ٣/ ٩٧ .
(٧) المنصف : ١/ ١٩١ .
(٨) شرح المفصل:١٠/ ١١٠، وينسب البيت لعبد يغوث بن وقاص، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ٦ / ٧٤، الخلل في شرح أبيات الجمل / ٣٣٩ .
(٩) شرح المفصل : ١٠/ ١١٠ .
(١٠) هو من قصيدة لأنيف بن زبان ويقال حكيم أو حكم النبهاني الطائي ،ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: ٤/ ٤٠٦، الكامل / ١٢١، ١٢٥، ١٢٦.

تبين لي أن القماءة ذلّة وأن أعزاء الرجال طيالها

وأنشد المبرد قوله:

تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طوالها .

ومن ذلك ما جاء على لغة بني تميم، قال في المنصف: إتمام بني تميم مفعولا من نحو: " بيع وعيب " قال أبو عثمان: وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يتمون مفعولا من الياء ...وأنشدوا قول العجاج[1]:

والمسك في عنبره المَدْوُوفُ

قال أبو العباس بن مرداس السلمى[2]:

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيّدٌ مَعْيُون

ويعلق الرضي على ذلك بـ " أنها لغة تميمية " [3].

وقال الأصمعي: سمعت أبا عمرو ينشد[4]:

وكأنها تفاحة مَطْيُوبَة

وقال علقمة[5]:

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الدجن مَغْيُوم

إن ما جاء من مثل هذا كله، إنما هو البنية العميقة، وفيه دلالة على صحة ما يفترضه الصرفيون من أن أصل صيغة " مبيع " ونحوها:" مبيوع"[6].

---

(1) هو للعجاج، وينظر: شرح المفصل: ١٠/ ٨٠، والخصائص: ١/ ٢٦١، ٢٧٠، المنصف ١/ ٢٨٥، اللسان (عود):٤/ ٣١٤ و(وصون وقود) ، التاج(عود) ٢/ ١٣٦، و(دوف) ٦/ ١١٠ ، و(صون)٩/ ٢٦١، ديوان الأدب:٣/ ٤١٢.

(2) شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ١٤٩ .

(3) شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ١٤٩ .

(4) شرح المفصل: ١٠/ ٨٠، وقال فيه : أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم ينسبه، وقيل هو لرجل من بني تميم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي:٦/ ٦٨ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير:٤/ ٣٩٤، ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن على بن حمزة الكسائي/ ١٣٠، شرح المفضليات / ٣٩٩ .

(5) شرح المفصل: ١٠/ ٨٠، ديوانه/٥٩، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي:٦/ ٦٨، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير:٤/ ٣٩٤، ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن على بن حمزة الكسائي/ ١٣٠، شرح المفضليات / ٣٩٩ .

(6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة / ٢٢ .

وتصحيح عين اسم المفعول على وجه التحديد لغة بني يربوع من تميم [١].

فقد ذكر كثير من النحاة أن هذه الظاهرة تمثل الأصل، غير أن أبا على وتبعه ابن جني عدّا ذلك من الشاذ، بل صنفه ابن جني تحت باب:" الشاذ في القياس والاستعمال" والأرجح أن هذه الظاهرة تمثل الأصل القديم للغة تطورت لدى معظم العرب، وبقيت اللغة التميمية شاهدا على اللغة المهجورة[٢].

فالقول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قول لا مسوغ له، فهناك عشرات الأمثلة من هذا الباب وغيره وردت بالتصحيح لا الإعلال في غير ضرورة[٣].

ثالثا: البقايا اللغوية في النثر:

ورد في الكلام المنثور كلمات كثيرة تنبه على أصل اللغة؛من ذلك ما نص عليه ابن يعيش حيث قال:" وقد شذت من ذلك ألفاظ فصححت، ولم تعل كأنهم أخرجوها منبهة على أصل الباب نحو: القود، والحوكة، والخونة، والجورة؛ فهذه الأشياء من باب مال ودار وقالوا: رجل عور وحول.." [٤].

وقال المازني في المنصف:" مجئ مقودة ومكوزة ومزيد على الأصل، قال أبو عثمان: ومثل من الأمثال: (إن الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى) [٥] جاءوا بها على الأصل كما قالوا مَكْوَزَة ومَزْيَد فجاءوا بهن على الأصل، وليس هذا بمطرد في الكلام..ويقول أبو الفتح معلقا.. " وهذه شواذ كلها "[٦].

ويسوق المازني نصا على قدر عال من الأهمية يقول:" مجئ استحوذ وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ "، قال أبو عثمان: ونظير هذا من الفعل " استحوذ وأغيلت المرأة

---

(١) لغة تميم / ٤٤٤، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية دولة الإمارات العربية المتحدة ــ دبي العدد الرابع:٢/ ١٤ــ ١٩٩٢، بحث بعنوان(لغة تميم) للدكتور إبراهيم السامرائي / ١٧٣ .

(٢) الظواهر النحوية والصرفية في لهجة تميم رسالة ماجستير إعداد هاني عبد المقصود السيد الفرنواني بمكتبة دار العلوم / ٤٩٥ .

(٣) السابق / ٤٩٥ .

(٤) شرح المفصل: ١٠/ ٨٣.

(٥) لم أعثر عليه .

(٦) المنصف: ١/ ٢٩٥، ٢٩٦ .

وأَجْوَد وأَطْيَب إلا أن هذا يكون فيه الاعتلال، ويجري على قياس الباب المطرد إلا في استحوذ وأغيلت، فإنا لم نسمعهما معتلين في اللغة، وربّ حرف هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تقسه فإن مجرى بابه على خلاف ذلك وقد ذكرت العلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيها على باقي المعتل، واقتصارهم على تصحيح اسْتَحْوَذ وأَغْيَلت دون الإعلال مما يؤكد اهتمامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيها على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية، وأخبرنا ابن مِقْسَمٍ عن ثعلب قال: يقال:" اسْتَصْوَبتُ الشيء " ولم يقل:" استصبت " واسْتَنْوَق الجمل، واستَتْيَسَت الشاة، ولم يقولوا استناق ولا استتاس[1]، وقال أيضا: وحكى ابن السكيت:أغالت المرأة وأغيلت إذا سقت ولدها الغيل ولا يعرف أصحابنا الاعتلال[2]

وذكر ابن يعيش:"وقد شذ نحو مَكْوَزة ومَزْيَد ومَرْيَم .. كأنهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيها عليه ومحافظة على الأصول المغيرة، وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يجعل ذلك من الشاذ؛ لأنه كان لا يعل إلا ما كان مصدرا جاريا على الفعل أو اسما لا تريد به مكانا من الفعل ولا زمانا ولا مصدرا، كمكوزة ومزيد ومقودة وجميع ما كان من ذلك، فإنك تخرجه على الأصل لبعده من الفعل"[3].

وقال المازني: مجئ عَوِر، وصَيِد ونحوهما على الأصل: "وأما قولهم: عَوِر يَعْوَر، وحَوِل يَحْوَل، وصَيِد يَصْيَد؛ فإنما جاءوا بهن على الأصل لسكون ما قبله نحو: (ابْيَضَضَت، واسْوَدَدَت، واعْوَرَرَت، واحْوَلَلت)؛ فلما كن في معنى ما لابد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله؛ تحركن، ولو كن على غير هذا المعنى لاعتللن"[4].

ويقول سيبويه: "وإن جاءت بعض أمثلة النص في النصوص السابقة، إلا أن ذكره لا يخلو من فائدة جليلة، وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله فيما

---

(1) المنصف: ١/ ٢٧٦، ٢٧٧ .
(2) السابق : ١/ ٢٨٨ .
(3) شرح المفصل: ١٠/ ٨٥، ٨٦ .
(4) المنصف: ١/ ٢٥٩.

ذكرت لك قبل هذا، شبهوه بفاعلت، وليس هذا بمطرد، وذلك نحو قولهم: أجودت، وأطولت، واستحوذ، واستروح، وأطيب، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت، واستفيل، فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه، وأغيلت، واستحوذ، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت؛ فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه نحو: اجتوروا إذ توهموا تفاعلوا"(١).

وسيبويه في النص السالف يعقد مشابهة بين ما جاء منبهة على أصله مثل " استحوذ " وغيرها، وبين ما لم يعل لعدم توفر شروط الإعلال، وذلك مثل:" فاعلت "، ورأى أن وجه الشبه منبت بين الطرفين، فالأول نطق به العربي هكذا ولم يأت ببديله، والآخر لم تتوفر فيه الشروط فاستحال إعلاله.

وقد ذكر ابن جني عن أبي على قراءة عن أبي العباس عن أبي عثمان الأصمعي قال:" بنو تميم ــ فيما زعم علماؤنا ــ يتمون مفعولا من الياء فيقولون:" ثوب مَخْيُوط، وبرمَكْيول، وبسرة مَطْيُوبة "(٢)، ومن ذلك ما روي عنهم "مسك مدووف وثوب مصوون"(٣)، وقالوا: "رجل مَعْوُود وفرس مَقْوُود وقول مَقْوُول"(٤). ويقول: "وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يتمون مفعولا من الياء، فيقولون: مَبْيُوع ومَعْيُوب ومسيور به، فإذا كان من الواو لم يتموه؛ لا يقولون في مقول: مقوول، ولا في مصوغ مصووغ ألبتة، وإنما أتموا في الياء لأن الياء؛ وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة، ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة،وقد جاءت أمثلة للمضموم ذكرها المازني نفسه من نحو: "مَصْوُون ومَدْوُوف" (٥).

وقد جاء التنبيه على الأصل في مواضع الإبدال، قال أبو عثمان:" وبعض العرب من أهل الحجاز ممن يوثق بعربيته؛ لا يبدل الواو والياء تاء في هذا الباب، ويجعلهما تابعتين لما قبلهما، كما ذكرت لك يقولون: موتزن وموتئس ويائتزن وائتزر إذا أمرت "

---

(١) الكتاب : ٤/ ٣٤٦ .
(٢) الخصائص: ٣/ ١٥٧، نوادر أبي زيد / ٢٦٤، شرح المفصل: ٥/ ١٢٢، درة الغواص / ٦٠، المنصف: ١/ ٢٧٨.
(٣) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي بن بالي القسطنطيني / ٤٩، ٥٠ .
(٤) المنصف : ١/ ٢٢٨ .
(٥) المنصف : ١/ ٢٨٤، ٢٨٥ .

ولم يتنكب ما تنكب الأولون، والأولى أكثر وأقيس، ويقول أبو الفتح شارحا ومعللا:" أهل هذه اللغة على قلتها جروا على أصل الباب، ولم يبدلوا الفاء تاء" [١] .

وقد جاءت هذه الظاهرة أعني ما خرج منبهة على أصله، سواء تصحيح عين المفعول أو غير ذلك شعرا ونثرا، ومن ثم يحق لنا أن نرفض قولهم إن ما جاء منه في الشعر إنما هو من قبيل الضرورة. فأي ضرورة ــ إذن ــ في النثر؟

ويبدو لنا أن هذا لا يعد من الشاذ، لأن هذا الذي بين أيدينا من نماذج تراث أصيل يعيننا على معرفة تاريخ العربية في عصورها السحيقة، تلكم العصور المجهولة، ولكن نستبدل بكلمة شاذ (بقايا لغوية) أو (ما جاء منبهة على أصله) وفي ذلك تقليل لشذوذ اللغة، بل القول باطرادها ونمطيتها، كل ما هنالك أن اللغة مالت إلى التخفيف إلا في هذه الأمثلة، وأبت بعض الألسنة مسايرة ذلك التطور اللغوي فأبقت على أصل لغتها[٢].

هذا ما نادى به الدكتور محمد حماسة حيث يقول:" وتنبغي الإشارة هنا إلى أن تاريخ الكلمات العربية يكتنفه الغموض، بحيث لا يمكن تتبع مسار الكلمات بسهولة، فمحاولة متابعة التطور لكلمة ما، أو الكشف عن تاريخها يعتمد في أكثر الأحيان على الظن أو الحدس الذي لا تدعمه الوثائق، ومن هنا تقف الكلمات التي وصفت بالشذوذ والندرة والضرورة في بعض الحالات علامات بارزة تشير إلى مجرى التطور، ولكنها لا تنهض دليلا عليه[٣]. إذن يبقى التخمين بأن (الجذر اللغوي) ربما نطق في مرحلة ما من مراحل اللغة أمرا قائما إلى أن توجد شواهد تنفي وجوده.

وجه القول :

إن وجه القول – كما رآه نخبة من أساتذة اللغة المحدثين[٤] – يعتمد على فكرة (الجذر) فيرى د. محمد خير حلواني أن الاشتقاق الصياغي إنما هو صب الجذر في أبنية

---

(١) المنصف : ١/ ٢٨٨.
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية : ٢٥/ ١٢٦.
(٣) مجلة مجمع اللغة العربية: ٤٨/ ١٥٦ .
(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة د.تمام حسان:١٨١، ١٨٣، الأصول د.تمام حسان:٢٩٢ــ ٢٩٤، محاضرات في اللغة د.عبد الرحمن أيوب:١٦٥،١٦٦، المنهج الصوتي للبنية العربية د. عبد الصبور شاهين:٤٣، ٤٤، مدخل إلى علم اللغة د. محمود فهمي حجازي:٥٥.

جديدة تقتضي زيادة أصوات، أو تغيير أصوات، وبهذا يتخلص الجذر من تراكم الزيادات التي تدل على بعض المقولات اللغوية: كالفعلية، والاسمية، والمصدرية، والوصفية، والظرفية. لأن نظام اللغات التي يقوم اشتقاقها على صياغة بنى جديدة كاللغة العربية إنما تعطي كلا من هذه المقولات شكلا بنيويا يميزه في كثير من الأحيان من غيره. ويدل الاشتقاق الصياغي على أن بنية اللغة تتوسع كما تتوسع الشجرة بفروعها الجديدة، وهي في توسعها تظل بنية واحدة حية، كل فرع فيها يستمد حياته وقيمته من الجذر الأساسي...، ويبقى الجذر مصدر إشعاع لديه من القدرة على العطاء ما لا ينفد، ويظل محافظا على وجوده وأصالته"[1].

ومن نصه السابق نراه لم يستطع أن يتخلص من عباءة السابقين وذلك في حديثه عن طبيعة الاشتقاق العربي؛ فهو يرى أنه لا يوجد أصل واحد ترتد إليه المشتقات، وإن كان هناك تشجيران قد يمثلان جزءا كبيرا من عملية الاشتقاق، أولهما يمثل ما اشتق من الجذر الحسي، مثل حجر وشجرة وبحر. والثاني ما يشتق من الجذر المعنوي مثل: عِلْم نجاح وظَنّ[2].

ويوضح الدكتور تمام حسان وجهة نظره ونظر علم اللغة الحديث بقوله:"وجه القول كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في شيء معين ، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع وهو رأي فطن إليه السيوطي حين قال : (قالت طائفة من النظار الكلم كله أصل) والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح، وذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة .. فطن إلى ذلك المعجميون ، ولم يفطن إليه الصرفيون، فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرع منها الكلمات، ولست أحب أن أدعى أنها جذور اللغات السامية جميعًا تشترك فيها) [3].

---

(1) المغني الجديد في علم الصرف٢٣٥ ، وإن كانت فكرة الجذر مشوشة عنده انظر ص ٢٣٤، ٢٣٥.
(2) المغني الجديد في علم الصرف٢٤٠، ٢٤١.
(3) مناهج البحث في اللغة:١٨١، ١٨٢، الأصول د. تمام حسان:٢٩٣.اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٦ــ ١٧٠.

إننا نتفق مع الدكتور تمام حسان في إرجاع فضل معرفة أصل الاشتقاق إلى المعجميين، ويظهر ذلك مع بزوغ أول معجم عربي، فقد كان الخليل ابن أحمد أول من أدخل فكرة الجذور إلى العربية، وقد شاعت هذه الفكرة عند المعجميين كلهم من بعده، وكثيرًا ما أطلقوا عليها(الحروف الأصول) أو (مادة الكلمة)، لكننا نرى أن للصرفيين العرب فضلا كبيرا في إرجاع أصل الكلمات إلى الجذر، فثمة باب صرفي أساسه الجذر ألا وهو (الميزان الصرفي)، فحين يرجع الصرفي أصل الكلمة إلى مادة (ف ع ل) فإنما هو إحساس واعٍ بأصل الكلمات، ومعرفة تامة بجذورها، وإنه لمن الغبن أن نسلب منهم تلك الميزة ، وذلك الفكر النير ، سواء أفطنوا إليه أم لم يفطنوا.

إن الجذر اللغوي يمثل المادة الأساسية، أو الجوهر الذي تتكون منه الكلمات، فهو كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس (ليس مَثَل الأصوات في هذا النوع من الاشتقاق إلا مثل مواد البناء التي منها قد تؤسس العمارة والقصر والسجن، أو كتلك المعادن التي تصنع منها الطائرات والسيارات والقنابل والساعات) [1].

وقد أخذ بهذا الرأي كثير من الباحثين المعاصرين[2] وذلك لرجحانه وعموم فائدته ، وأهم الأسباب التي تجعل (الجذر) أصلًا للمشتقات تتمثل في الآتي:

١- أن أصل الاشتقاق بذلك يكون أوغل في التجريد ، وأسبق في الترتيب من أصل الوضع، ويكون أصل الوضع أسبق من الكلمة فقط. وإنما كان أصل الاشتقاق أسبق من أصل الوضع؛ لأن الأول مكون من حروف ثلاثة أصول لا تنطق الآن، فلا صيغة لها، ولأن الثاني يشتمل على أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة معًا، هذا من جهة، وهو من جهة أخرى قد يشتمل إلى جانب الأصول على زوائد كما في :

قاوم – استقوام – استقامة

---

(١) من أسرار اللغة:٦٣.

(٢) ينظر: الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم ٢٥، ٢٦، ٣٧، الأفعال المزيدة في القرآن الكريم ودورها في التركيب والدلالة رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم: ٢٧ــ ٢٩، المشتق بين النحاة والأصوليين رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم:١٩ــ ٢٣.

ثم إن أصل الاشتقاق خاص بالكلمة المشتقة، أما أصل الوضع فقد يكون لكلمة اشتقاقية، وقد يكون لكلمة تركيبية[1].

٢- كلمات اللغة جميعًا مشتقة بهذا الاعتبار، ويصبح القياس بذلك حاكمًا اللغة (فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل والاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل..) [2] وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين (كل الكلم مشتق، ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج)[3] فبحكم أن لكل كلمة من كلمات العربية مادة ، ولا يبقى في الصرف ما يسميه الصرفيون الاسم الجامد ، فيجب أن يبنوا التقسيم إلى جامد ومشتق إذًا على أساس جديد[4].

٣- وأهم من هذا وذاك، فإن القول بأن (الجذر) أصل الاشتقاق يعطي الحركات والزوائد حقها داخل البنية الصرفية؛ لأن المادة الأصلية التي تتكون في أكثر الألفاظ من ثلاثة أحرف صائتة تكوِّن الهيكل العام المشترك بين اللفظة، وكل ما يشتق منها، فهو بمثابة جسد اللفظة الذي لا روح فيه، وهو يكتسب روحًا ومعنى في ذاته حين تضاف إليه قيم صوتية جديدة معينة، عمادها الحروف المزيدة والحركات، وهذه القيم الجديدة هي التي تنقل اللفظة من وجود (بالقوة) إلى وجود (بالفعل) في المصطلح الفلسفي.

٤- يمكن أن يكون "الجذر" حلا لمشكلة اختلف فيها العلماء حول أصل الاشتقاق من لدن سيبويه حتى وقتنا هذا.

ولا نكون مغالين حينئذ إذا وصفنا الجذر بالأرومة التي تلتف حولها الأفرع النابتة، والتي تتكون من تقاصف الحركات الطويلة والقصيرة على ذلك الجذر،وكذلك من إضافة ما اصطلح عليه علماء الصرف بحروف الزيادة.

---

(1) الأصول لـ د. تمام حسان: ٢٩٤.
(2) الاقتراح: ٩٥.
(3) المزهر: ٢٠٢/١.
(4) مناهج البحث في اللغة: ١٨٢.

ثبت المصادر والمراجع

١ــ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي الزبيدي تحقيق د.طارق الجنابي، بيروت، ١٩٨٧م.

٢ــ أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري، تحقيق جرونرت ــ ليدن ١٩٠٠م.

٣ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس، ط١، ١٤٠٤ــ ١٩٨٤م.

٤ــ أسرار العربية لابن الأنباري، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧م.

٥ــ الأشباه والنظائر للسيوطي. بيروت؛ دار الكتب ١٤٠٥ــ ١٩٨٤م.

٦ــ الاشتقاق لابن دريد تحقيق أ. عبد السلام هارون، مصر مكتبة الخانجي ١٣٧٨ــــ ١٩٥٨م.

٧ــ اشتقاق أسماء الله للزجاجي، تحقيق د. عبد المحسن المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢ ١٤٠٦ــ ١٩٨٦م.

٨ــ الاشتقاق لـــ عبد الله أمين، القاهرة؛ لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٣٧٦ــ ١٩٥٦م.

٩ــ الاشتقاق لـــ فؤاد طرزي، منشورات كلية العلوم والآداب.

١٠ــ الاشتقاق والتعريب، أ. عبد القادر المغربي، الهلال بالفجالة١٩٠٨.

١١ــ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق د.حمزة عبد الله النشرتي ــ الرياض؛ دار المريخ ط١ ١٣٩٩ــ ١٩٧٩م.

١٢ــ الأصول د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.

١٣ــ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٥ــ ١٩٨٥م.

١٤ــ الأضداد لأبي الطيب عبد الواحد بن علي ، تحقيق عزة حسن.

١٥ــ الأفعال لابن القطاع، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد الدكن ١٣٦٠هـ.

١٦ــ الأفعال لابن القوطية، حرره أغناطيوس غويدي، ليدن، بريل ١٨٩٤م.

١٧ــ الأفعال المزيدة في القرآن الكريم ودورها في التركيب والدلالة: رسالة دكتوراه، بمكتبة دار العلوم؛ إعداد: د. على محمد يوسف جميل.
١٨ــ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق د. أحمد محمد قاسم.
١٩ــ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط١، ١٩٤٥م.
٢٠ــ الإيضاح في علل النحو للزجاجي، مطبعة المدني القاهرة ١٩٥٩م.
٢١ــ بين البنية الحملية إلى البنية المكونية د. أحمد المتوكل، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، ط١ ١٤٠٧ــ ١٩٨٧م.
٢٢ــ تاج العروس للزبيدي (السيد محمد مرتضى الزبيدي)؛ ط١ ١٣٠٦هـ دار مكتبة الحياة ببيروت لبنان.
٢٣ــ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ١٤٠٤ــ ١٩٨٣م، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين ــ بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦ــ ١٩٨٦م.
٢٤ــ التعريفات للشريف الجرجاني تحقيق د.عبد الرحمن عميرة ــ بيروت؛ عالم الكتب ط١ ١٤٠٧ــ ١٩٨٧م.
٢٥ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي؛ تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١ ١٣٩٦ــ ١٩٧٦م، مكتبة الكليات الأزهرية.
٢٦ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني، مكتبة صلاح الدين الأزهر القاهرة.
٢٧ــ الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق د. مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة، ط١ ١٩٧٩م.
٢٨ــ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد على النجار بيروت؛ دار الكتاب العربي.
٢٩ــ خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي بن بالي القسطنطيني تحقيق د. حاتم سامح الضامن ــ بيروت؛ مؤسسة الرسالة، ط٣ ١٤٠٥ــ ١٩٨٥م.
٣٠ــ دراسات في علم الصرف د. عبد الله درويش، مكتبة الشباب ١٩٥٩.

٣١ــ دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ــ بيروت، دار العلم للملايين، ط٨ ١٩٨٠م.

٣٢ــ درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

٣٣ــ دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د.أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ــ ١٩٨٧م.

٣٤ــ ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دمشق، ١٩٦٢م.

٣٥ــ ديوان الأدب العربي للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر وآخرين ــ القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط١ ١٩٧٩م.

٣٦ــ ديوان العجاج، رواية عبد الملك الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦ــ ١٩٩٥م.

٣٧ــ سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دمشق؛ دار القلم ط١ ١٤٠٥ــ ١٩٨٥م.

٣٨ــ سر الليال في القلب والإبدال أحمد بن فارس الشدياق، الأستانة ١٢٨٤هـ.

٣٩ــ شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، بعناية محمد محي الدين، الاستقامة ١٣٦٥هـ.

٤٠ــ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ــ دار إحياء الكتب العربية،ط٢ ١٣٢٥هـ.

٤١ــ شرح السيرافي على الكتاب لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٠م.

٤٢ــ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي تحقيق محمد نور الحسين، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد ــ بيروت؛ دار الكتب العلمية ١٣٩٥ــ ١٩٧٥م.

٤٣ــ شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول ١٣١٠هـ.

٤٤ــ شرح المفصل لابن يعيش ــ عالم الكتب بيروت

٤٥ــ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للقاسم بن حسين الخوارزمي تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ــ بيروت دار الغرب الإسلامي ط١ ١٩٩٠م.

٤٦ــ شرح المفضليات للأنباري، تحقيق ليال. بيروت ١٩٢٠م.

٤٧ــ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، تحقيق مصطفى الشويحي ــ بيروت مؤسسة أ. بدران ١٩٦٤م.

٤٨ــ الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة، رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم إعداد: ناصر حسين علي.

٤٩ــ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر ١٤٠٣ــ ١٩٨٢م.

٥٠ــ الظواهر النحوية والصرفية في لهجة تميم، رسالة ماجستير، بمكتبة كلية دار العلوم؛ إعداد: هاني عبد المقصود السيد.

٥١ــ العلم الخفاق من علم الاشتقاق لأبي الطيب القنوجي، تحقيق نذير محمد مكتبي، بيروت؛ دار البصائر ط١ ١٤٠٥ــ ١٩٨٥م.

٥٢ــ علم الدلالة أحمد مختار عمر، ط٢ ١٩٨٨، عالم الكتب القاهرة.

٥٣ــ علم اللغة د. على عبد الواحد وافي، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ط٤ ١٣٧٧ــ ١٩٥٧م.

٥٤ــ عوامل تنمية اللغة العربية د. توفيق محمد شاهين مكتبة وهبة ط١ ١٤٠٠ــ ١٩٨٠م.

٥٥ــ العين للخليل بن أحمد، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، العراق ــ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.

٥٦ــ فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ــ القاهرة، مكتبة الخانجي ط٣ ١٤٠٨ــ ١٩٨٧م.

٥٧ــ فصيح ثعلب لأبي العباس أحمد ثعلب، نشر وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة التوحيد، القاهرة ١٩٤٩م.

٥٨ــ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية جرجي زيدان مراجعة د. مراد كامل ــ دار الهلال القاهرة.

٥٩ــ في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ــ مصر؛ مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦ ١٩٨٤.

٦٠ــ الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي ــ مؤسسة الرسالة ١٤٠٦.

٦١ــ الكتاب لسيبويه تحقيق أ. عبد السلام هارون ــ القاهرة؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٥ــ ١٩٧٥م.

٦٢ــ الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ــ دمشق ١٩٧٤.

٦٣ــ لسان العرب لابن منظور ــ دار المعارف.

٦٤ــ لغة تميم دراسة تاريخية وصفية د. ضاحي عبد الباقي ــ القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥ــ ١٩٨٥م.

٦٥ــ اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١ ١٩٧٣م.

٦٦ــ ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، حققه د.رمضان عبد التواب، القاهرة؛ مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي ط١ ١٤٠٣ ــ ١٩٨٢م.

٦٧ــ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ١٢، سنة ١٩٣٣، ومجلد ١٤، سنة ١٩٣٦م.

٦٨ــ مجلة مجمع اللغة العربية الجزء ١، ٢، ٢٤، ٢٥، ٤٨.

٦٩ــ مجلة المقتطف، عدد يونيو، ١٩٤٠.

٧٠ــ مجمل اللغة لابن فارس، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٤٧م.

٧١ــ المحتسب لأبي الفتح بن جني، تحقيق النجار وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢ ١٤٠٦ــ ١٩٨٦م.

٧٢ــ مختار الصحاح،للرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥ــ ١٩٩٥م.

٧٣ــ المخصص لابن سيده ــ دار الفكر.

٧٤ــ مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي د. رمضان عبد التواب القاهرة؛ الخانجي، الرياض؛ دار المعارف ط١ ١٤٠٣ــ ١٩٨٢م.

٧٥ــ المدخل إلى علم المعاجم والدلالة د. أحمد علي محمود ربيع، مكتبة الرشد ــ الرياض، ط١ ١٤٢٧ــ ٢٠٠٦م.

٧٦ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وآخرون ــ دار إحياء الكتب العربية.

٧٧ــ مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت ، ط١ ١٩٩٢م.

٧٨ــ المشتق بين النحاة والأصوليين:، رسالة ماجستير، بمكتبة كلية دار العلوم، إعداد: صالح مهدي الظالمي.

٧٩ــ معاني القرآن للفراء، تحقيق نجاتي والنجار وشلبي، القاهرة ١٩٥٥.

٨٠ــ معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير نجيب اللبدي ــ بيروت؛ مؤسسة الرسالة، ط٣ ١٤٠٩ــ ١٩٨٨م.

٨١ــ المعجم الوجيز مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١ ١٤٠٠ــ ١٩٨٠م.

٨٢ــ المعجم والدلالة د. عيد محمد الطيب، دار أصداء المجتمع للنشر بالرياض، ط٢ ١٤٢٥ــ ٢٠٠٤م.

٨٣ــ المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنة السامية لـ أ.س مرمرجي، مطبعة الآباء الفرنسيسيين، القدس ١٩٣٧م.

٨٤ــ المغني الجديد في علم الصرف د. محمد خير حلواني، دار الشرق العربي بيروت لبنان.

٨٥ــ المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني، وتحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت؛ مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٧ــ ١٩٨٧م.
٨٦ــ مقاييس اللغة أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط١ ١٣٣٦هـ.
٨٧ــ المقتضب للمبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
٨٨ــ مقدمة لدرس لغة العرب لعبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
٨٩ــ ملاح الأرواح في شرح مراح الأرواح لبدر الدين بن محمد العيني، تحقيق عبد الستار جواد، بغداد؛ دار الحرية للطباعة ١٣٩٥ــ ١٩٧٥م.
٩٠ــ الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، ط١ ١٤٠٧ــ ١٩٨٧م.
٩١ــ من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس، مصر؛ مكتبة الأنجلو المصرية ١٣٠٧ــ ١٩٥١م.
٩٢ــ مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٠م.
٩٣ــ المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١ ١٣٧٣ــ ١٩٥٤م.
٩٤ــ المنهج الصوتي للبنية العربية د. عبد الصبور شاهين، ط١ القاهرة ١٩٧٧.
٩٥ــ نتائج الفكر لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي،جمع د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
٩٦ــ نحو عربية ميسرة لأنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت ١٩٥٥م.
٩٧ــ نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها أنستاس ماري الكرملي، المطبعة العصرية، القاهرة ١٩٣٨م.
٩٨ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، أ. عبد السلام هارون، الكويت؛ دار البحوث العلمية ١٣٩٤ــ ١٩٧٥م.